[214] صورة ولأنه لو كان صورة لافتقر إلى محل يحل فيه وهو منزه عن الافتقار (جل ثناؤه وتقدست أسماؤه أن يكون له شبه) لاستحالة اتصاف القديم بالحادث أو اتصاف الحادث بالقديم وامتناع تطرق التكثر والتعدد والكيفية في الواحد على الإطلاق. (هو لا غيره) هذا الكلام يحتمل أمرين بينهما تقارب أحدهما أنه تعالى هو وحده لا يلاحظ معه غير أصلا فلو كان له شبه لكان معه غيره وهو وجه المشابهة بل من يشابهه، تعالى ا عن ذلك علوا كبيرا وهذا تنزيه له على الإطلاق عن جميع ما سواه فافهم، وثانيهما أنه المتصف بالهوية المطلقة بالوحدانية دايما لا غيرها فلو لوحظ معه غيره من المعاني والكيفيات لم يكن هو بل انتقل من هوية إلى اخرى وهذا محال، توضيحه أن المتصف بالهوية المطلقة هو الذي لا تكون هويته موقوفة على غيره ومستفادة منه فإن كل ما كان مستفادا من الغير لم تكن له هوية مطلقة إذ ما لم يعتبر ذلك الغير لم يكن هو هو فكل ما كانت هويته مطلقة كان هو هو لذاته وكل ما كان هو هو لذاته كان هو هو دايما من غير تغير وتبدل في هويته ولما كان الواجب هويته مطلقة كانت هويته المطلقة باقية دايما فلو طرد عليه المعاني والكيفيات لزم انتقاله من الهوية المطلقة إلى هوية إضافية لأن هوية المجرد عن الكيفيات غير هوية المقترن بها هذا خلف مع أنه على ا تعالى محال. (ليس كمثله شئ وهو السميع البصير) هذه الآية أفضل الآيات في معرفة الصانع ولما علم ا تعالى أنه يجئ أقوام متفرقون في الآراء والعقايد يصفه كل قوم بما يفتريه أذهانهم السقيمة وعقولهم العقيمة أنزل هذه الآية حجة عليهم (1) لئلا يكون لهم على ا حجة بعد البيان. * الأصل: 11 - محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن حماد بن عيسى، عن ربعي بن عبد ا، عن الفضيل بن يسار قال: سمعت أبا عبد ا (عليه السلام) يقول إن ا لا يوصف كيف يوصف وقد قال في كتابه: " وما قدروا ا حق قدره " فلا يوصف بقدر إلا كان أعظم من ذلك. _____ 1 - قوله " أنزل هذه الآية حجة عليهم " تفسير الشارح لهذا الحديث خصوصا لقوله (عليه السلام) " هو لا غيره " حسن جدا لم أر مثله في سائر الشروح وهو مبني على بعض أصول صدر المتألهين (قدس سره) في الوجود المطلق واعتبارية الماهيات العارضة له فاعرف قدره، وأما صدر المتألهين نفسه فقد تعسف في قوله " هو لا غيره " من جهة التركيب النحوي فارجع الضمير إلى الشبه، وقال: إن ا تعالى أجل من أن يكون له شبه متفق معه في معنى ما ومفهومه أن له شبيها هو غيره من كل جهة، ولا يخفى ما فيه من التكلف فإن سياق الكلام نفي الشبه مطلقا من غير تقييد، ومع ذلك كله فلو لم يكن تحقيق الصدر (رحمه ا) في الوجود لم يمكن لغيره شئ معتمد في هذه

المباحث فالفضل في الحالين له وبالجملة هو تعالى أصل حقيقة الوجود والهوية المطلقة وكل ما أثبت له فهو غير الوجود مع أنه هو لا غيره. (ش) (*)